

Distr.: General
10 April 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

اجتماع الخبراء المعني بقوانين وأنظمة الفضاء الإلكتروني

من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية، بما في ذلك

دراسات الحالات الفردية والدروس المستفادة

جنيف، ٢٥-٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥

تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بقوانين وأنظمة الفضاء الإلكتروني من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية، بما في ذلك دراسات الحالات الفردية والدروس المستفادة

المعقود في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥

المحتويات

الصفحة

٣	موجز الرئيس	أولاً -
٣	البيانات الافتتاحية	ألف -
٤	الاتجاهات والتحديات القانونية في مجال التجارة الإلكترونية	باء -
٥	قوانين المعاملات الإلكترونية	جيم -
٧	حماية المستهلكين على الإنترنت	دال -
٩	حماية البيانات والجرائم الإلكترونية	هاء -
١٢	أفضل الممارسات في وضع قوانين الفضاء الإلكتروني على الصعيد الإقليمي	واو -
١٤	سبل المضي قدماً	زاي -



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.15-07534 050515 060515



* 1 5 0 7 5 3 4 *

١٧ المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٧ انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٧ إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٧ نتائج الدورة	جيم -
١٧ اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
		المرفق
١٨ الحضور	

مقدمة

١- عُقد اجتماع الخبراء المعني بقوانين وأنظمة الفضاء الإلكتروني من أجل تعزيز التجارة الإلكترونية، بما في ذلك دراسات الحالات الفردية والدروس المستفادة، في قصر الأمم بجنيف، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، وفقاً للأحكام التي اتفق عليها مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية التاسعة والخمسين المعقودة في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وحضر الاجتماع أكثر من ٢٠٠ مشارك يمثلون جميع فئات أصحاب المصلحة.

أولاً- موجز الرئيس

٢- بحث اجتماع الخبراء المسائل الرئيسية التالية: سبل تقييم الاحتياجات من تشريعات الفضاء الإلكتروني، وأفضل الممارسات في تعزيز المعاملات الإلكترونية عبر الحدود، وتحسين الأمن على شبكة الإنترنت، ودور أصحاب المصلحة، والإجراءات التي يمكن اتخاذها من أجل رصد التقدم المحرز في البلدان والمناطق النامية في وضع تشريعات الفضاء الإلكتروني ذات الصلة، والكيفية التي يمكن بها للمساعدة المقدمة من المنظمات الدولية وغيرها من الشركاء الإنمائيين أن تيسر إنفاذ قوانين ملائمة في مجال التجارة الإلكترونية.

ألف- البيانات الافتتاحية

٣- أبرزت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات بالأونكتاد التوسع والتطور السريعين اللذين تشهدهما التجارة الإلكترونية لدى البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وتؤدي التجارة الإلكترونية إلى تحول الاقتصاد العالمي، وقد أظهرت الاتجاهات الأخيرة أثر هذه التجارة في سلاسل الإمدادات العالمية. فهي تتيح فرصاً وتطرح تحديات على السواء، الأمر الذي يضيف أهمية خاصة على إجراءات الاستجابة الملائمة على صعيد السياسات العامة. غير أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتهيئة بيئة مؤاتية للتجارة الإلكترونية تشمل الجميع وتيسر النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

٤- وقد أدى الأونكتاد دوراً رائداً في هذا المجال منذ أن أصدر تقريره التاريخي الأول عن التجارة الإلكترونية في عام ٢٠٠٠ إلى أن أصدر تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٥^(١). وبالإضافة إلى ذلك، تعاون الأونكتاد عن كثب مع منظمات دولية أخرى في مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

(١) UNCTAD, 2015, *Information Economy Report 2015: Unlocking the Potential of E-commerce for Developing Countries* (New York and Geneva, Sales No. E.15.II.D.1, United Nations publication)

٥- وقدم رئيس قسم تحليل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لشعبة التكنولوجيا واللوحيات لمحة عامة عن برنامج عمل الاجتماع، مبرزاً الاتجاهات الرئيسية في مجال التجارة الإلكترونية والقضايا الحاسمة المتعلقة بتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مؤاتية لتجارة إلكترونية شاملة. ووجه الاهتمام إلى العمل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد في تحديد قوانين الفضاء الإلكتروني على الصعيد العالمي، وقال إنه لا يزال يتعين أن تحرز البلدان النامية تقدماً في اعتماد القوانين ذات الصلة.

باء- الاتجاهات والتحديات القانونية في مجال التجارة الإلكترونية

٦- أبرز المشاركون في المناقشة ما تشهده التجارة الإلكترونية من زيادة سريعة وتوسع جغرافي يُتوقع أن يستمر في السنوات القادمة. وقد أدى تحسن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع إلى تسريع الطلب الشبكي على خدمات التجارة الإلكترونية وتقديمها. ومكّنت التجارة الإلكترونية مزيداً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من المشاركة في الصادرات والتصدير إلى عدد أكبر من البلدان مقارنة بالتجارة غير الإلكترونية. وتكتسب الأسواق الناشئة والبلدان النامية أهمية باعتبارها جهات مستهلكة وجهات موردة على الإنترنت. وبغية إتاحة التجارة الإلكترونية على الصعيد العالمي، من المهم العمل على زيادة التنسيق والشفافية. وأعرب المشاركون في المناقشة عن القلق إزاء حماية المستهلك وخصوصيته وحماية بياناته وجرائم الفضاء الإلكتروني. وأدى ذلك إلى مناقشة أُكِّدت فيها الحاجة إلى الاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية ووضع قوانين وأنظمة الفضاء الإلكتروني كوسيلة لتعزيز الثقة والأمن على شبكة الإنترنت.

٧- وثمة عدد من التحديات المطروحة، مثل الحاجة إلى الاستثمار في رأس المال البشري لإضفاء الفعالية والكفاءة على أنشطة التجارة الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، لا بد من بذل جهود في تثقيف الناس وتوعيتهم كي يتسنى لهم الاستفادة من التجارة الإلكترونية. وشدد أحد المشاركين في المناقشة على ضرورة تهيئة بيئة للتجارة الإلكترونية يمكن أن تزدهر فيها الأعمال التجارية الإلكترونية الطموحة. ومن المهم بناء القدرات البشرية المحلية، ولا سيما لدى المديرين من الفئة الوسطى، بغية تعزيز الأعمال التجارية الإلكترونية المحلية وضمان إدارتها بفعالية. ويطرح تطوير الهياكل الأساسية تحدياً آخر في العديد من البلدان. فقد رأى بعض المشاركين في المناقشة أن النقل البري يكتسي أهمية حاسمة لتيسير تسليم البضائع إلى البلد وداخله. ومن الأساسي أيضاً إيجاد حلول الدفع الآمن، ويمكن أن تضطلع مكاتب البريد البالغ عددها ٦٦٠ ٠٠٠ مكتب في مختلف أنحاء العالم بدور رئيسي في التجارة الإلكترونية.

٨- ومن المهم إرساء إطار قانوني للتجارة الإلكترونية يحافظ على التوازن بين التنظيم والمنافسة والابتكار. وعلاوة على ذلك، يجب دعم الأطر القانونية بمؤسسات كثيرة الموارد تضم موظفين مهرة كي يتسنى إجراء أنشطة التجارة الإلكترونية بأمان وكفاءة وفي ظل القانون. ويمكن

أن تنشأ تعقيدات بسبب اختلاف المخططات الوطنية وعدم اتساقها، تتعلق مثلاً بالضرائب، ومن الضروري إذن ضمان إمكانية التشغيل المتبادل والتطابق بين شبكات التجارة الإلكترونية الوطنية ونظمها وبيئاتها القانونية. وينبغي أن تعمل الأطر القانونية المناسبة ووكالات إنفاذ القوانين على تعزيز الحقوق الفردية ومنع الضرر وتيسير المعاملات التجارية في مجال التجارة الإلكترونية. وفي الوقت نفسه، ثمة تكاليف تترتب على اعتماد قوانين الفضاء الإلكتروني وإنفاذها. ففي الاتحاد الأوروبي مثلاً، قُدرت تكلفة امتثال الأعمال التجارية لقوانين حماية البيانات بنحو مليار يورو سنوياً.

٩- وفي رأي بعض الخبراء، ينبغي إدماج التجارة الإلكترونية في استراتيجيات التنمية الأوسع نطاقاً. ولا ينبغي النظر إلى التجارة الإلكترونية وأمن الفضاء الإلكتروني من منظور قانوني وتجاري فحسب، بل ينبغي أن تراعى فيهما أيضاً أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويشكل الإدماج الاجتماعي وحصول جميع المواطنين على خدمات التجارة الإلكترونية عاملي هامين أيضاً ينبغي وضعهما في الاعتبار. ودعا بعض الخبراء الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى إلى مساعدة الحكومات في تعزيز النظم الإيكولوجية والأسواق الوطنية الخاصة بالتجارة الإلكترونية وقوانين الفضاء الإلكتروني ذات الصلة لدعم تنمية اقتصادية أوسع نطاقاً.

جيم- قوانين المعاملات الإلكترونية

١٠- نظر المشاركون، خلال جلسة غير رسمية مكرسة لوضع قوانين المعاملات الإلكترونية والمسائل القانونية ذات الصلة بهدف تيسير التجارة الإلكترونية، في ضرورة تطابق القوانين لتيسير التجارة عبر الحدود، وناقشوا أوجه الاختلاف في القانون العام والخاص المحلي بين المناطق وداخل المنطقة نفسها. وتشكل اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية (٢٠٠٥) مثلاً على صك قانوني دولي حديث يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

١١- فلطالما طرح تحديد الهوية الإلكترونية وقضايا من قبيل التحقق تحدياً أمام تنفيذ المعاملات الإلكترونية، الأمر الذي أعاق التجارة الإلكترونية عبر الحدود. وقد أحرز الاتحاد الأوروبي تقدماً في هذا الصدد باعتماد اللائحة التنظيمية رقم ٢٠١٤/٩١٠ المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن الخدمات الإلكترونية الخاصة بتحديد الهوية وإشاعة الثقة في مجال المعاملات الإلكترونية في السوق الداخلية، وإلغاء توجيه المفوضية الأوروبية ١٩٩٩/٩٣، ليصبح الاعتراف المتبادل بتحديد الهوية الإلكترونية أمراً إلزامياً. وأعرب عدد من الخبراء عن الاهتمام بإمكانية تطبيق هذا القرار على التجارة عبر الحدود بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أخرى. وأشار ممثل عن المفوضية الأوروبية إلى إمكانية مراعاة هذا النهج في ظل شروط معينة، منها احترام مبدأي عدم التمييز والحياد التكنولوجي.

١٢- وينبغي الحرص على كفالة ألا يؤدي التنفيذ الوطني لقوانين المعاملات الإلكترونية إلى إعاقة التجارة عبر الحدود دون قصد. ويمكن أن يشكل استخدام الهياكل الأساسية العامة

للتوقيع عائقاً أحياناً أمام الاعتراف عبر الحدود بالتوقيعات الإلكترونية. وأبرز عدد من الخبراء أهمية الحياد التكنولوجي، وهو أحد المبادئ التي دعت إليها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. ومن المهم إمكانية الاعتراف المتبادل عبر الحدود بالتوقيعات من أجل تعزيز التجارة الدولية. كما أن نصح النافذة الوحيدة للتجارة غير الورقية مفيد أيضاً.

١٣ - وأمام البلدان النامية بعض الفرص لتجاوز البلدان المتقدمة التي تتخبط في النظم الموروثة فيما يتعلق بالمعاملات الإلكترونية، فضلاً عن مجالات أخرى متصلة بالتجارة الإلكترونية مثل الهياكل الأساسية. وناقش الخبراء هُجماً شتى لمواءمة قوانين المعاملات الإلكترونية، تتراوح بين وضع المعايير الدولية - بشأن التحقق، على سبيل المثال - ووضع معاهدة في هذا الصدد. وتوافقت الآراء على أن تدابير المعاملات الإلكترونية ينبغي أن تُصمَّم وفقاً للظروف والأوضاع الخاصة بكل بلد. وتشمل المسائل الأخرى دور الوسطاء، والافتقار إلى القدرات الوطنية في تنفيذ قوانين المعاملات الإلكترونية، والحالات التي يعتبر فيها التنظيم مسار عمل أنسب من سن القوانين.

١٤ - وقد حدث نمو سريع في أدوات الدفع المبتكرة في تجارة التجزئة في المعاملات الإلكترونية. وتشمل أساليب الدفع الناشئة الدفع بالهاتف المحمول والبطاقات الهاتفية المدفوعة مسبقاً. وأدى العديد من هذه الأدوات الجديدة إلى تحسين فرص استفادة السكان الذين لا يملكون حساباً مصرفياً من إمكانية الدفع الإلكتروني، وأضحى أدوات قيمة لتحقيق الإدماج المالي، حتى في المناطق الريفية. غير أن ثمة حاجة إلى معالجة مخاطر جديدة في ظل تنامي أدوات مبتكرة للدفع في تجارة التجزئة. وتوجد مخاطر في المراحل الرئيسية من عملية الدفع الإلكتروني وهي: المرحلة السابقة للمعاملة، ومرحلة الترخيص، والتخليص، ثم التسوية، فالمرحلة اللاحقة للمعاملة. وثمة أيضاً مخاطر تكنولوجية ينبغي معالجتها. وتتطلب تلبية هذه الاحتياجات هُجماً شاملاً يراعي التطورات الحاصلة في التكنولوجيا وفي النظم المالية.

١٥ - وساعد الابتكار في قطاع الخدمات المالية بعض البلدان النامية على تحقيق قدر أكبر من الإدماج المالي. وكانت كينيا بلداً رائداً في هذا الصدد، ولا سيما بالسماح بتوسيع نطاق الدفع بالهاتف المحمول. وأدى ترخيص المصرف المركزي لشركة هاتف محمول بتحويل الأموال في عام ٢٠٠٦ إلى تغيير كبير في هيكل نظام المدفوعات، إذ انتقل من المدفوعات الكبيرة القيمة إلى آلية الدفع بالهاتف المحمول.

١٦ - وتبادل الخبراء التجارب الوطنية وأثاروا أسئلة بشأن طابع هذه المسألة المعقد، ولا سيما دواعي قلق المصارف المركزية إزاء منح التراخيص المصرفية لشركات الهاتف المحمول. ومن المهم تحقيق التوازن بين تعزيز الابتكار وحماية المستخدمين. ورئي عموماً أن المستهلكين يتمتعون بأفضل حماية في الأسواق التي تشهد منافسة فعالة. واعترض بعض الخبراء على التمييز بين أنظمة الخدمات المالية المتنقلة التي تقودها الاتصالات السلكية واللاسلكية وأنظمة الخدمات المالية المتنقلة الخاضعة للمصارف. وينبغي أن يكون الشاغل الرئيسي هو معرفة ما إذا كان مقدم

خدمات الدفع قادراً على الاستمرار في تقديمها بكفاءة. وفي الوقت نفسه، يتطلب التقارب بين قطاع الاتصالات والقطاع المصرفي تعاوناً وثيقاً بين الجهات المنظمة للمجالين.

دال - حماية المستهلكين على الإنترنت

١٧ - ناقش الخبراء، في جلسة غير رسمية أخرى، شواغل المستهلكين على الإنترنت، بما في ذلك الشواغل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية عبر الحدود. ونظروا أيضاً في التشريعات والنهج ذات الصلة لضمان حصول المستهلكين على حماية متساوية على شبكة الإنترنت وخارجها.

١٨ - وأشار المشاركون في المناقشة إلى أن نطاق التجارة الإلكترونية، المحلية والعبارة للحدود، ما فتى يتسع بفضل تزايد الاعتماد على الإنترنت وتوافر الأجهزة المحمولة في جميع أنحاء العالم. فحيثما اتسعت رقعة النفاذ إلى الإنترنت، شهدت معاملات المستهلكين تحولاً جوهرياً في طابعها وقنواتها وتوقيتها. وتتطور التكنولوجيا تطوراً سريعاً، ولا بد من مواجهة التحديات الناشئة عن ذلك. ولكن بلداناً كثيرة ما زالت تفتقر إلى قواعد محددة لحماية المستهلكين على الإنترنت.

١٩ - وإذا كانت التجارة الإلكترونية تنطوي على فوائد ومزايا للمستهلكين (كثرة الخيارات والملاءمة)، فهي تثير أيضاً قلقاً إزاء حالات الاحتيال والبريد الإلكتروني غير المرغوب فيه والخصوصية وأمن البيانات والمعلومات. ويواجه المستهلكون مخاطر رقمية وتكاليف مرتبطة بالرسم المخفية، والتسليم والوفاء، واستغلال البيانات والخصوصية، والأحكام والشروط المبهمة، وهيكل السوق، ونوعية الخدمات. ويمكن التمييز بين قضايا حماية المستهلك فيما يتعلق بالدفع والقضايا المتصلة بتسليم ونوعية السلع والخدمات المطلوبة على الإنترنت. وتشكل التجارة الإلكترونية عبر الحدود تحدياً خاصاً بسبب اختلاف المبادئ القانونية من بلد إلى آخر وعدم وجود آليات لتسوية المنازعات عبر الحدود. وحذر بعض الخبراء، في الوقت نفسه، من أن الإفراط في توفير حماية شديدة للمستهلك قد يكون عائقاً أمام التجارة.

٢٠ - وينبغي مراعاة ضعف المستهلكين على الإنترنت عند إعداد القوانين. ويكمن تحدٍ إضافي في كثرة المجالات القانونية المعنية - المدني والجنائي وقانون الملكية الفكرية وقانون حماية المستهلك - فضلاً عن تنوع الهيئات التنظيمية. ففي حال نشوء نزاع، يحتاج المستهلكون إلى آليات انتصاف بسيطة وفعالة، دون الاضطرار إلى اللجوء إلى التقاضي، وخاصة في حالة المعاملات المنخفضة القيمة الشائعة في التجارة المباشرة بين الشركة والمستهلك.

٢١ - وناقش المشاركون سبل بناء الثقة لدى المستهلك على الإنترنت. ويشمل ذلك التدابير القانونية والتقنية، فضلاً عن زيادة التعاون بين وكالات حماية المستهلك. وتمثل الخطوة الأولى الهامة في اعتماد قوانين حماية المستهلك. وعلى الصعيد الدولي، تعمل الأمم المتحدة حالياً على تنقيح المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك. وفي هذا السياق، وافقت الدول الأعضاء على مناقشة التجارة الإلكترونية، بناءً على المبادئ التوجيهية لحماية المستهلك في إطار التجارة الإلكترونية (١٩٩٩) التي وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ وهي مبادئ

تخضع بدورها للتنقيح حالياً. وسيعكس التنقيح تزايد فرص الحصول على الأجهزة المحمولة (١,٧ مليار جهاز موصول بالإنترنت)، حيث يستفيد المستهلكون، بمن فيهم الأطفال، من وصول أفضل إلى أدوات الدفع بالهاتف المحمول وعبر الإنترنت، والمنتجات ذات المحتوى الرقمي، والتجارة الإلكترونية التشاركية. وتنص المبادئ التوجيهية على جملة أمور منها توفير حماية شفافة وفعالة للمستهلك لا تقل عن الحماية المتاحة في الأشكال الأخرى من التجارة؛ وممارسات الإعلان والتسويق الشريفة؛ وكشف المعلومات بوضوح وشفافية على الإنترنت.

٢٢- وبالإضافة إلى اعتماد القوانين على الصعيد الوطني، لا بد من تعزيز الوكالات التنظيمية. وعلاوة على ذلك، من الضروري زيادة إمكانية التشغيل المتبادل عبر الحدود لنظم تقترح القواعد نفسها - وتحقيق التقارب بين الآليات التكنولوجية المختلفة - مثل التوصيف القانوني للمنتجات عبر الحدود ومدونات قواعد السلوك في المعاملات عبر الحدود. وينبغي أيضاً تشجيع التعاون الدولي من أجل مكافحة الاحتيال في الفضاء الإلكتروني وممارسات التجارة الإلكترونية غير الشريفة.

٢٣- ومن بين الاقتراحات المتعلقة بسبل تحسين القوانين المحلية وتعزيز قدرات وكالات حماية المستهلك زيادة التعاون بين الوكالات، وتدريب الوكالات الوطنية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وإبرام اتفاقات التعاون بين وكالات حماية المستهلك، وإنشاء مجمع للخبراء الوطنيين، وزيادة الفعالية في تبادل المعلومات، وإتاحة الفرص لإجراء مناقشات حكومية دولية في منتديات مثل الأونكتاد. ودُكرت ضمن الآليات المفيدة شبكات من قبيل الشبكة العالمية لإنفاذ قوانين حماية الخصوصية، وشبكة المنافسة الدولية، والشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون؛ وحملات التثقيف؛ وإتاحة الإمكانيات للمستهلكين لتقديم الشكاوى على الإنترنت.

٢٤- وينبغي مواصلة تشجيع التنظيم الذاتي لهذا القطاع واقتترانه بالإنفاذ الفعال. ويمكن أن تشمل الحلول أيضاً تعزيز حماية المستهلك عن طريق وسطاء الدفع، مثل شركات بطاقات الائتمان. وأوصى بعض الخبراء بأن تعمل الحكومة مع الشركات لضمان توفير حماية مماثلة لجميع وسائل الدفع. ومن المهم أيضاً زيادة الشفافية فيما يتعلق بانتهاك سرية البيانات.

٢٥- ورأى بعض الخبراء أن هناك حاجة إلى تشديد العقوبات على جرائم الاحتيال الاقتصادي، ذلك أن الأشخاص المتورطين في هذه الأنشطة لا يكادون يتعرضون حالياً لأي مخاطر تُذكر. وعلاوة على ذلك، فيهدف تحسين البيئة العامة التي يتعامل فيها المستهلكون، ينبغي النظر في العوامل التالية: تأمين أساليب الدفع؛ وزيادة الشفافية لمعرفة نوع جرائم الاحتيال وانتحال الشخصية والجرائم الأخرى المرتكبة؛ والوصول إلى آليات الانتصاف الفعالة وغير المكلفة على الإنترنت؛ وتثقيف المستهلك، وحياد الهياكل الأساسية.

هاء - حماية البيانات والجرائم الإلكترونية

٢٦- بحث الخبراء السبل التي يمكن بها للأطر القانونية والتنظيمية لحماية البيانات الشخصية والخصوصية أن تعزز الثقة في استخدام الإنترنت وتكافح الجرائم الإلكترونية. وقد أجرى الأونكتاد عملية مسح خلص فيها إلى أن ١٠٧ بلدان، منها ٥١ بلداً نامياً، وضعت تشريعات لحماية البيانات والخصوصية، في حين سن ١١٧ بلداً، منها ٨٢ بلداً نامياً أو اقتصاداً يمر بمرحلة انتقالية، قوانين بشأن الجرائم الإلكترونية.

٢٧- ومن أهم التحديات التي تعترض وضع تشريعات مكافحة الجرائم الإلكترونية تحقيق التوازن بين حماية البيانات، وتيسير تدفقها، وحرية الحصول على المعلومات. وهناك قضايا معقدة جديدة ينبغي معالجتها، بما فيها الادعاءات المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية لأداء بعض المهام الأمنية بهدف الالتفاف على القيود المفروضة على خصوصية البيانات في ولايات قضائية معينة. وقد تفاقمت هذه المشكلة بسبب تزايد أهمية الحوسبة السحابية التي تُجث تأثيرها في خصوصية البيانات وحمايتها في تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٣^(٢).

٢٨- وثمة حاجة ملحة إلى قوانين حماية البيانات في كثير من البلدان النامية. وضمناً لحماية البيانات، ينبغي أن تتخذ تدابير أمن الفضاء الإلكتروني بمبدأ "عدم الإضرار". واقترح أحد المشاركين في المناقشة أن تطبق الحكومة والجهات صاحبة المصلحة من القطاع الخاص مبدأ تحقيق توازن عادل بين مراقبة الحكومة للبيانات لأسباب تتعلق بأمن الفضاء الإلكتروني وبين خصوصية البيانات. ولا ينبغي اتخاذ تدابير أمن الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك المراقبة، إلا إذا كانت ضرورية ومتناسبة ومركزة على نطاق ضيق. وينبغي أن تطبق تلك التدابير بالقدر ذاته على جميع الأفراد والكيانات القانونية. ومن شأن الأخذ بهذا المبدأ أن يعث الثقة في الأمن الوطني ووكالات إنفاذ القانون والقطاع الخاص. ويمكن أن يساعد إدماج اختبارات الضرورة والتناسب وضيق التركيز في الاتفاقات الدولية المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني على زيادة الوضوح والاتساق، وتعزيز التعاون عبر الحدود.

٢٩- وبدون هذه الضمانات، قد تخالف البلدان الغرض المقصود من أمن الفضاء الإلكتروني بتقويض معايير التشفير، واستغلال أوجه الضعف الخفية في الهياكل الأساسية والتطبيقات، بل وإطلاق برامج خبيثة. ويجري بالفعل تنفيذ بعض المبادرات الإيجابية الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني، في شكل شراكات بين القطاعين العام والخاص ومواءمة الصكوك القانونية. وهناك أيضاً فرصة لتعزيز أمن الفضاء الإلكتروني من خلال تحسين تنظيم دور الوسطاء.

٣٠- وأشار أحد الخبراء إلى أن منظمات الأعمال التجارية ما فتئت تقع ضحية للجرائم الإلكترونية. وتؤثر الجريمة الإلكترونية عبر الحدود في التجارة الدولية ويصعب التحقيق فيها

(٢) UNTAD, 2013, *Information Economy Report 2013: The Cloud Economy and Developing Countries* (New York and Geneva, Sales No. E.13.II.D.6, United Nations publication)

وملاحقة مرتكبيها. وقد أنشأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤخراً مستودع الجرائم الإلكترونية لتعزيز التعاون الدولي في مكافحة الجريمة الإلكترونية بتجميع السوابق القضائية والدروس المستخلصة فيما يتصل بحماية البيانات. ورحب عدة مشاركين بالمستودع باعتباره مرجعاً مفيداً لإنفاذ القانون، ولا سيما في البلدان النامية. وستتوقف فائدته جزئياً على التعاون الدولي، لأن قاعدة البيانات تتضمن معلومات تقدمها البلدان طوعاً.

٣١- ودعا بعض الخبراء إلى مواصلة تعزيز التعاون الدولي. فقد ظل التعاون الإقليمي حتى الآن أكثر فعالية من التعاون الدولي. ولا تؤدي الآليات الحالية وظائفها بفعالية، ولا تدرك الجهات صاحبة المصلحة تماماً أهمية التعاون الدولي. ويمكن استخدام آليات رسمية وغير رسمية لتمتين هذا التعاون. وما انفكت التهديدات الإلكترونية تزداد تعقداً وتتطور بسرعة، ولكن المجتمع الدولي لم يتخذ أي إجراء بشأنها، ويعمد مجرمو الفضاء الإلكتروني إلى استغلال أوجه الاختلاف بين الولايات القضائية. وثمة مجال لزيادة مواءمة أنظمة حماية البيانات. وبغية الوصول إلى تعاون ذي مصداقية في مجال حماية البيانات، ربما يكون من الضروري اتباع نهج أكثر إثارة يخدم الصالح العام. فلا يمكن في عالم مترابط ضمان أمن الفضاء الإلكتروني في أي بلد إذا كانت البلدان الأخرى معرضة للخطر.

٣٢- وتقوض جرائم انتحال الشخصية وسرقة البيانات والتصيد وقرصنة حسابات البريد الإلكتروني الشخصية والاحتيال الإلكتروني اعتماد التجارة الإلكترونية، وتزعزع ثقة المستهلك في التمويل الرقمي والخدمات النقدية المتنقلة. وقد وضعت الحكومات الأفريقية سياسات لأمن الفضاء الإلكتروني وتشريعات تتعلق بحماية البيانات وبالمعاملات الإلكترونية، وأنشأت أفرقة للاستجابة للطوارئ الحاسوبية، ولكنها تواجه عقبات كبيرة في التنفيذ. ومن هذه العقبات ضيق نطاق فهم الجريمة الإلكترونية وعدم فعالية التنسيق بين أصحاب المصلحة والمكلفين بإنفاذ القانون. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت الجرائم الإلكترونية ترتبط بجرائم أخرى عبر وطنية، مثل الإرهاب والاتجار بالبشر وغسل الأموال. وتنص بلدان أخرى على الولاية القضائية خارج الإقليم في حالات الجرائم الإلكترونية، ولكنها عجزت على صعيد الممارسة عن الحصول على أدلة إلكترونية من خارج حدودها الوطنية. ودعا بعض الخبراء المنظمات الدولية إلى المساعدة في تحديد مبادئ قانونية مشتركة للتعامل مع التحديات ذات الصلة. وقال أحد المشاركين إن كتيب الأدلة الإلكترونية الذي وضعه مجلس أوروبا لأفراد الشرطة والمدعين العامين والقضاة متاح لجميع البلدان كمرجع في هذا الصدد.

٣٣- وأقر عدة خبراء بصعوبة التحقيق في الجرائم الإلكترونية وملاحقة مرتكبيها. وأشار البعض إلى أن وكالات إنفاذ القانون تحتاج إلى مزيد من التدريب للتعامل مع الجريمة الإلكترونية، وناشدوا المنظمات الدولية ذات الصلة أن تراعي هذه المسألة عند دعم التجارة الإلكترونية والإصلاح القانوني. وبغية تعزيز الإنفاذ، سيستفيد مستودع الجريمة الإلكترونية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من إسهامات الجهات المتعددة من أصحاب المصلحة

في زيادة نطاقه وتغطيته. وتحقيقاً لهذه الغاية، شجّع المكتب على زيادة حضوره في الاجتماعات التي تعقدها الجهات المتعددة من أصحاب المصلحة لمناقشة قانون الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني. واقترح أحد الخبراء أن يكلف منتجو التكنولوجيا وصناع القرار في مجال وضع معايير التكنولوجيا بمسؤولية منع استخدام تكنولوجياهم لأغراض إجرامية. وعندما تكون هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مملوكة للقطاع الخاص، تواجه الحكومات تحدياً إضافياً في ضمان سلامتها. ويتحمل القطاع الخاص مستوى من المسؤولية يمكن تحديده في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وتكتسي هذه الشراكات أهمية خاصة عندما تنشئ البلدان أفرقة الاستجابة للطوارئ الحاسوبية.

٣٤- وقال أحد المشاركين في المناقشة إن المرحلة المقبلة من التجارة الإلكترونية ستتسم على نحو متزايد بتواصل تفاعلي مستمر بين المستخدمين والأجهزة (إنترنت الأشياء) والخدمات. وستصبح الثقة على الإنترنت أهم آنذاك، وسيتعين على أصحاب المصلحة أن يكتفوا سلوكهم من أجل الاستجابة للاحتياجات الناتجة عن تبادل البيانات المتزايد. وأدى الوصول إلى البيانات الشخصية عبر أجهزة وتطبيقات متعددة إلى تجزؤ إجراءات إدارة تحديد الهوية وسيطرة محدودة للمستهلكين على بروتوكولات تبادل البيانات. وسيطلب الاعتماد الشديد على الخدمات الشبكية وتزايد تحويل البيانات الشخصية إلى عملة نقدية إيلاء اهتمام أكبر لحماية البيانات ومراقبتها من الجهات المتعددة من أصحاب المصلحة - أي الحكومة والمواطنين والمستهلكين وأرباب العمل ومقدمي الخدمات. وينتج التجزؤ أيضاً عن تعدد هويات الأشخاص والمنتجات على الإنترنت. وثمة حاجة إلى مزيد من البحث في كيفية الربط بين الهوية الرقمية والهوية خارج الإنترنت.

٣٥- وبغية بناء الثقة لدى المستهلكين على الإنترنت، من الضروري أن يعرفوا قيمة بياناتهم وإمكانية الاتجار بها، ويفهموا كيف تُدار بياناتهم. وينبغي أن يطلعوا أيضاً على الوسائل المتاحة لهم لإنفاذ قوانين حماية البيانات. وستؤدي زيادة الوعي بهذه الأمور إلى التخفيف من أوجه الضعف أمام الجريمة الإلكترونية وإلى قدرة المستهلكين الفعلية على المطالبة باحترام خصوصيتهم. وقد يتشاطر المستخدمون في نهاية المطاف أيضاً قيمة معلوماتهم الشخصية.

٣٦- ودعا عدة خبراء المجتمع الدولي إلى مواصلة توعية أصحاب المصلحة بتأثير الجريمة الإلكترونية، بما في ذلك صلتها بأنواع الجرائم الأخرى. فأصحاب المصلحة المطلعون اطلاعاً أفضل يكونون أكثر استعداداً من غيرهم وأقدر منهم على اتخاذ القرارات بشأن البيانات التي يكشفون عنها وسبل حمايتها. وينبغي أيضاً تحسين التعاون الدولي في مجال أمن الفضاء الإلكتروني، بطرق تشمل مواءمة أنظمة حماية البيانات. ويوجد حالياً عدد قليل من المنتديات لمناقشة هذه القضايا. ويمكن أن يتيح الأونكتاد محفلاً لإجراء مناقشات بشأن حماية البيانات والخصوصية على الإنترنت.

واو- أفضل الممارسات في وضع قوانين الفضاء الإلكتروني على الصعيد الإقليمي

٣٧- بحث المشاركون الجهود التي تبذلها مختلف المجموعات الإقليمية ويذلها الأونكتاد والشركاء الآخرون لإصلاح القوانين. وناقشوا التحديات الرئيسية التي ينطوي عليها تنفيذ قوانين متطابقة، وتناولوا أفضل الممارسات والدروس المستخلصة بين المناطق.

٣٨- وحدد الأونكتاد، من خلال عمله في عدة مناطق، التحديات التالية التي تعترض التنسيق الإقليمي:

(أ) اختلاف التشريعات والقدرات والموارد والوضع السياسي من بلد إلى آخر؛

(ب) اختلاف النظم القانونية، مثل القانون المدني أو القانون العام؛

(ج) اختلاف النهج المتبعة في اعتماد الاتفاقات الإقليمية؛ ويشمل ذلك الصرامة مقابل المرونة؛

(د) اختلاف النهج المتبعة في اعتماد القوانين وتنفيذها على الصعيد الوطني.

٣٩- وتواجه منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا تحديات في مجالات رئيسية في سياق التجارة الإلكترونية، من بينها محدودية سرعة النطاق العريض وارتفاع تكاليف استخدامه؛ وقلة انتشار خدمات الدفع الإلكتروني والمقبولية المصرفية، رغم الابتكارات؛ والافتقار إلى الكفاءة في التعامل مع المسائل اللوجستية والجمركية؛ وعدم الثقة في الإنترنت، الأمر الذي يعزى جزئياً إلى ارتفاع مستويات الجريمة الإلكترونية؛ وعدم اليقين بشأن تسوية المنازعات؛ وعدم وجود هيئة إقليمية للدفاع عن التجارة الإلكترونية على الصعيد الإقليمي.

٤٠- وفي حالة جماعة شرق أفريقيا، ينبغي استكمال قوانين الفضاء الإلكتروني بيئة مؤاتية تشمل إرساء ما يناسب من هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد وافق مجلس وزراء الجماعة على وضع إطار إقليمي لقوانين الفضاء الإلكتروني. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشأت الجماعة بمساعدة الأونكتاد فرقة عمل تضم مجموعة متنوعة من الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها الحكومة والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والقطاع الخاص. وقد اعتمد إطاران باتباع نهج مرن. ويتمثل التحدي الرئيسي في تفاوت وتيرة التنفيذ الوطني لأطر قوانين الفضاء الإلكتروني. وهناك حاجة إلى إشراك الأشخاص المناسبين في الوقت المناسب - أي إشراك الطبقة السياسية في البداية لتقديم التوجيهات العامة، ثم الانتقال إلى التقنوقراط للاضطلاع بعملية التنفيذ. وتشمل الاحتياجات الهامة الأخرى بناء القدرات، وتبادل الخبرات، والرصد المستمر للسوابق القضائية، وزيادة التعاون الدولي.

٤١- وأكد عدة مشاركين في المناقشة من جديد أهمية وجود بيئة مؤاتية كي تزدهر التجارة الإلكترونية. ومن أهم التحديات التي واجهتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا محدودية

الموارد وعجز البلدان عن احترام المواعيد التي وضعتها لجنة الجماعة. وبغية تحسين التجارة الإلكترونية، من المهم زيادة ثقة المستهلكين في المعاملات على الإنترنت.

٤٢- وما زالت المنطقة العربية متخلفة عن البلدان المتقدمة في اعتماد تشريعات الفضاء الإلكتروني وإنفاذها. وهناك حاجة إلى وضع مرجع موحد للقضايا التنظيمية والقانونية المتصلة بالفضاء الإلكتروني، ومواءمة قوانين الفضاء الإلكتروني ومصطلحاته، وتحديد أدوار مختلف المؤسسات ومسؤولياتها بوضوح. وعلاوة على ذلك، هناك مجال لمزيد من التعاون داخل البلدان في اعتماد القوانين. وبالمثل، يشكل إنفاذ القانون تحدياً، على غرار غياب القرارات الإجرائية والصكوك التنظيمية. وفي بعض الحالات، لا تحظى الوثائق الإلكترونية باعتراف تام.

٤٣- وتبيّن أفضل الممارسات الملحوظة في مختلف المناطق أن هناك حاجة، وطنياً وإقليمياً، إلى التزام سياسي قوي بتعزيز قوانين الفضاء الإلكتروني. ومن المهم أن تتعاون السلطات التنظيمية والتشريعية على الصعيدين المذكورين تعاوناً فعالاً لاعتماد التشريعات وإنفاذها. ويمكن تيسير ذلك بإنشاء لجنة تنسيق حكومية دولية. ويكتسي الحوار بين القطاعين العام والخاص أهمية مماثلة. وعلاوة على ذلك، ينبغي بذل جهود للتوعية بعملية إصلاح قانون الفضاء الإلكتروني.

٤٤- ومن أجل الحفاظ على الزخم في مجال إصلاح قانون الفضاء الإلكتروني، ينبغي أن تضع الحكومة خرائط طريق شاملة، تتضمن تفاصيل المراحل الرئيسية والجدول الزمني، كي يتسنى رصد التطورات وتقديم تقارير عنها إلى المؤسسات الإقليمية والجهات المانحة والمنظمات الدولية.

٤٥- وشدد عدة خبراء على الحاجة إلى بناء القدرات، بينما أشار آخرون إلى ضرورة استكمال حلقات العمل التقنية باجتماعات تتناول التجارة الإلكترونية وقوانين الفضاء الإلكتروني لزيادة الوعي السياسي بهذه القضايا. ويمكن أن تساعد هذه المبادرات في تعزيز الإرادة السياسية وربط التجارة الإلكترونية بالتنمية المستدامة.

٤٦- وقال عدد من الخبراء إنهم سيحبون بتنظيم الأونكتاد اجتماعات مماثلة لمناقشة التجارة الإلكترونية وقوانين الفضاء الإلكتروني. وينبغي أن تشارك في هذه الاجتماعات طائفة أوسع من ممثلي أصحاب المصلحة. وذكّر عدة خبراء بأن تشريعات التجارة الإلكترونية ليست إلا ركيزة واحدة ضمن ركائز هامة شتى للتجارة الإلكترونية.

٤٧- ولفتت أمانة الأونكتاد الانتباه إلى الحاجة إلى وضع إحصاءات أفضل، وشجعت الدول الأعضاء على إدراج المسائل المتصلة بالتجارة الإلكترونية في استقصاءاتها الإحصائية الرسمية. واقترح بعض الخبراء أن يضع الأونكتاد مستودعاً للأدوات والبرامج والدراسات التي تتيحها حالياً مختلف المنظمات في مجال التجارة الإلكترونية. وأوصى خبير بإدراج قوانين الفضاء

الإلكتروني في المناهج الدراسية الجامعية، وبإمكانية وضعها بمساعدة منظمات دولية مثل الأونكتاد.

زاي- سبل المضي قدماً

٤٨- ناقش الخبراء، في الجلسة النهائية غير الرسمية، السبل التي يمكن بها لمختلف أصحاب المصلحة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قوانين الفضاء الإلكتروني الخاصة بالتجارة الإلكترونية الدولية في البلدان النامية.

٤٩- ورغم أن قوانين الفضاء الإلكتروني قد تساعد على إرساء اليقين القانوني وتعزيز الثقة وتشجيع أفضل الممارسات وضممان سبل الانتصاف القانونية، فهي عاجزة عن تطوير التكنولوجيا أو عن الابتكار. فالتشريعات وحدها لن تشجع التجارة الإلكترونية أو تولد التجارة عبر الحدود. وإن كانت قادرة على منع الممارسات التمييزية، فهي لا تستطيع كفاءة الإدماج أو التأثير في توزيع فوائد التجارة الإلكترونية. وينبغي أن تكون قوانين الفضاء الإلكتروني محايدة تكنولوجياً، وبالتالي مرنة للتكيف مع الابتكارات الجديدة. وينبغي أن تكون عاملاً مساعداً للتجارة لا عائقاً أمامها، وينبغي أن تتيح الإطار اللازم وتطبق مبادئ التشغيل المتبادل وتجسد الممارسات السليمة.

٥٠- ومما له قيمة في هذا الصدد تجربة الصين في وضع إطارها القانوني وسياساتها الأوسع نطاقاً للتجارة الإلكترونية، باعتبارها أكبر سوق للتجارة الإلكترونية المباشرة بين الشركة والمستهلك في العالم. فقد تجاوز الطلب في السوق الصينية وسرعة تطورها وتيرة وضع السياسات، ويواجه البلد تحديات في تنظيم مقدمي الخدمات، وحماية المستهلك، والمعاملات مع الولايات القضائية الأخرى. ويُتوقع أن تقرر بحلول عام ٢٠١٨ مشروع قانونها المتعلق بالتجارة الإلكترونية. وقد وضعت الحكومة خطة عمل تُعرف باسم "الإنترنت المعزز" (Internet Plus) ومبادئ توجيهية استراتيجية لمساعدة السوق الصينية على الاستجابة على نحو أفضل للتطورات التكنولوجية وإدماجها، مثل الإنترنت بالأجهزة المحمولة، والحوسبة السحابية، والبيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء. وستُدعم التشريعات بالتدابير الحالية المتخذة لبناء الثقة لدى المستهلك وقدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على المشاركة في التجارة الإلكترونية، بما في ذلك في المناطق الريفية. والهدف من ذلك هو تعزيز التجارة الإلكترونية المحلية والدولية بتشجيع تنظيم المشاريع والابتكار على الصعيد المحلي.

٥١- وفي حالة أوغندا، استغرق البلد نحو عقد من الزمن لإعداد الأساس القانوني للتشريع المتعلق بالتجارة الإلكترونية الذي سنّ في عام ٢٠١١. غير أن التنفيذ الفعلي لم يتحقق بعد. ومن العقبات التي اعترضت ذلك نقص تقدير وفهم أطر قانون الفضاء الإلكتروني لدى واضعي السياسات وهيئات إنفاذ القانون والمجتمع المدني. وأدى ذلك إلى صعوبة التشاور وتوافق الآراء بشأن الصكوك القانونية. وقد التمت حكومة أوغندا بالمساعدة من جهات شتى، تشمل

الأونكتاد، في بناء قدرات أصحاب المصلحة وضمان تحول المتدربين إلى ناقلين لتلك المعارف. وأنشأت الحكومة أيضاً مركز بحث متعدد القطاعات مسؤولاً عن إسداء المشورة بشأن تنفيذ قوانين الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك وضع استراتيجية للتوعية العامة. واضطلع بأنشطة التوعية من خلال زيارات موقعية إلى مجموعات أصحاب المصلحة، مثل المصارف وشركات التأمين والقضاة والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، والأخصائيين القانونيين والتجار، أتيح لهم من خلالها الاطلاع على مختلف القضايا التقنية والقانونية التي ينبغي لهم التعاون فيها لتنفيذ قانون الفضاء الإلكتروني.

٥٢- وأشار الخبراء إلى أن هناك أوجه تداخل بين قانون الفضاء الإلكتروني والقانون التجاري الدولي في مجال التجارة الإلكترونية. ويُفهم عموماً أن التجارة الإلكترونية تقع في نطاق اتفاقات منظمة التجارة العالمية، غير أن قدرة هذه المنظمة على الاستناد إلى هذا الفهم ظلت محدودة. ومبدئياً، لما كان تقديم الخدمات عملية محايدة تكنولوجياً، فإن الشروط المنطبقة على اتفاقات الخدمات العامة هي نفسها التي ينبغي أن تنطبق على تقديم الخدمات إلكترونياً. ومع ذلك لم توضع حتى الآن أي تصنيفات وتعريفات متفق عليها رسمياً تتعلق بالتجارة الدولية في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والخدمات المقدمة بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واختير منذ عام ١٩٩٨ تعليق مؤقت للرسوم المفروضة على عمليات الإرسال الإلكتروني. ويمكن أن تتيح اتفاقات منظمة التجارة العالمية الحالية المتعلقة بالتجارة في الخدمات إطاراً متيناً من المبادئ والالتزامات التي تعكس الإدارة الرشيدة للتجارة على الإنترنت. ورغم أن اتفاقات المنظمة ملزمة لأطرافها، فإن المنظمة لم تحدد سبل تنفيذ الالتزامات. ويمكن أن يكون الأونكتاد محفلاً تكملياً مفيداً لتبادل الممارسات السليمة في هذا الصدد مستقبلاً.

٥٣- وإن كانت التهديدات المحيطة بالفضاء الإلكتروني تؤثر في جميع المناطق، فإن أفريقيا تعاني أكثر من غيرها. ويسهم الافتقار إلى الهياكل الأساسية الإلكترونية الآمنة والموثوقة وإلى قوانين الفضاء الإلكتروني في استبعادها من اقتصاد المعرفة. وقد بلغت مواءمة قوانين الفضاء الإلكتروني مرحلة متقدمة جداً في بعض المناطق دون الإقليمية، غير أن البعض الآخر لم يجر هذه العملية بعد، وما زالت أنشطة كثيرة من قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تنظم بعد. وتشكل اتفاقية الاتحاد الأفريقي الأخيرة بشأن أمن الفضاء الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية (٢٠١٤) تطوراً هاماً في هذا الصدد وإن كانت لم تدخل حيز النفاذ بعد، ريثما يصدق عليها ١٥ بلداً. ويتطلب نهج نوعي إزاء وضع إطار قانوني جدير بالثقة إدارة استباقية للمخاطر الرقمية، والتنفيذ الفعال لتشريعات الفضاء الإلكتروني، وآليات التقييم والرصد، وتحسيناً مستمراً لبيئة مؤاتية. وتقتضي هذه البيئة التعجيل ببدء نفاذ الاتفاقية، وإدراج أحكامها في التشريعات الوطنية. وبالإضافة إلى النصوص التشريعية المتعلقة بحماية البيانات، اقترح خبير إنشاء لجنة لرصد تنفيذها. وأشار في نهاية المطاف إلى أن بناء قدرات جميع أصحاب المصلحة عامل أساسي.

٥٤ - واتفق عدة خبراء على أن التجارة الإلكترونية عنصر أساسي لتعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، ورغم أهمية القوانين النموذجية الموجودة، مثل القوانين التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، هناك حاجة إلى مزيد من العمل على إعداد قوانين نموذجية أو أدوات توجيهية في مجالات محددة، مثل سبل الانتصاف القانونية، وأحكام مكافحة البريد الإلكتروني غير المرغوب فيه، ومسؤوليات مقدمي الخدمات، وفرض الضرائب على المعاملات الإلكترونية، والحوسبة السحابية. ومن الضروري أيضاً إجراء مزيد من البحوث بشأن تأثير قوانين الفضاء الإلكتروني في المستهلكين والممارسين. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح بعض الخبراء مواصلة استكشاف دور الجهات الفاعلة من غير الدول، لأن القطاع الخاص ما انفك يحوز هياكل أساسية ومعلومات حيوية. وينبغي إدراج القطاع الخاص والوسطاء والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في المناقشات المقبلة بشأن تشريعات الفضاء الإلكتروني.

٥٥ - وأفاد بعض المشاركين بأن قوانين الفضاء الإلكتروني الملائمة ضرورية ولكنها غير كافية لتطوير التجارة الإلكترونية في البلدان النامية. وقد اقترح تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٥ اتباع نهج شامل إزاء وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية تستند إلى إطار يقيّم ثمانية مجالات رئيسية على صعيد السياسات العامة. وأبلغت أمانة الأونكتاد الخبراء بأن المؤتمر يمكن أن يساعد البلدان في وضع استراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية من خلال برنامجها الخاص باستعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أن يساعد الأونكتاد أيضاً في بناء القدرات والتدريب في مجال الإحصاءات، بما في ذلك إحصاءات اقتصاد المعلومات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يساعد برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، المعروف عموماً بالمختصر "ASYCUDA"، في تناول مسألة تيسير التجارة وأتمتة الجمارك، وثمة أيضاً برنامج تابع للأونكتاد لتدريب الممارسين في مجال التجارة الإلكترونية.

٥٦ - ويمكن أن تؤدي المنظمات الدولية دوراً هاماً بالعمل في جملة أمور على بناء قدرات مستدامة في مجال قانون الفضاء الإلكتروني في البلدان النامية، بطرق تشمل تقديم الخدمات الاستشارية في العملية الطويلة التي تنطوي على صياغة تشريعات الفضاء الإلكتروني واعتمادها وسنّها. ويمكن أن يعزز المجتمع الدولي أيضاً الحوار بين أصحاب المصلحة ويساعد في إقامة الشبكات. وطلب بعض الخبراء إلى الأونكتاد إجراء مناقشة على الإنترنت بشأن قوانين الفضاء الإلكتروني المتعلقة بالتجارة الإلكترونية لضمان تجسيد أفضل لتلك القوانين في البرامج السياسية.

٥٧ - وأشار عدة خبراء إلى أنه سيكون من المهم ربط استعراض السنوات العشر للقيمة العالمية لمجتمع المعلومات بالمناقشات التي تتناول أهداف التنمية المستدامة المقترحة، لكفالة أن يكون النمو الاقتصادي في المستقبل، بما في ذلك من خلال التجارة الإلكترونية، متسقاً مع التنمية المستدامة والإدماج الاجتماعي.

٥٨- وفي الختام، شدد الخبراء على أن اعتماد قوانين الفضاء الإلكتروني ينبغي أن يكون أداة تُمكن من تحقيق التجارة الإلكترونية، لا عائقاً أمام التجارة عبر الحدود. ولما كانت التشريعات لا تضمن التنفيذ الفعال، فينبغي أن تُستكمل بجهود أخرى لتهيئة بيئة مؤاتية. وينبغي للعديد من البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بناء قدرة جميع أصحاب المصلحة من أجل صياغة قوانين الفضاء الإلكتروني واعتمادها وتنفيذها ورصدها، فضلاً عن كفالة تماشيها مع الاتفاقيات الإقليمية والدولية بشأن أمن الفضاء الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية. وهناك حاجة إلى نقل المعارف لتعزيز قدرة البلدان الذاتية على دعم القوانين. وينبغي أن يكون الهدف من العمل المقبل بشأن قوانين الفضاء الإلكتروني الرامي إلى تفتيق إمكانات التجارة الإلكترونية في البلدان النامية هو بناء اقتصاد معلومات شامل للجميع. وينبغي الاضطلاع بهذا العمل في سياق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، واستعراض القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها. وأخيراً، ينبغي أن يستمر الأونكتاد في توفير محفل للمناقشات الجارية وتبادل أفضل الممارسات بشأن المسائل المتصلة بقوانين الفضاء الإلكتروني.

ثانياً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٩- انتخب اجتماع الخبراء، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥، السيد تيمو كوتيلانين (فنلندا) رئيساً له، والسيد أومبيرتو خيمينيث نائباً لرئيسه - مقررًا.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٦٠- أقرّ اجتماع الخبراء في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/EM.5/1.

جيم- نتائج الدورة

٦١- اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٥، على أن يقدم الرئيس موجزاً عن المناقشات.

دال- اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٦٢- أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، لنائب الرئيس - المقرر بأن يتولى، تحت إشراف الرئيس، إعداد الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع.

المرفق

الحضور*

١ - حضر اجتماع الخبراء ممثلو الدول الأعضاء في الأونكتاد التالية أسماءها:

إثيوبيا	سيراليون
الأرجنتين	الصين
الأردن	عمان
إسبانيا	غامبيا
أفغانستان	غانا
إكوادور	غواتيمالا
ألمانيا	غينيا
الإمارات العربية المتحدة	غينيا - بيساو
إندونيسيا	فرنسا
أنغولا	الفلبين
أوغندا	فنلندا
باراغواي	قطر
البرازيل	كابو فيردي
البرتغال	الكاميرون
بلجيكا	كندا
بنما	كوبا
بنن	كوت ديفوار
بوتان	كينيا
بوركينافاسو	لاتفيا
بوروندي	ليبيريا
تايلند	ليبيا
تركيا	ليسوتو
ترينيداد وتوباغو	مالي
توغو	مدغشقر
تونس	مصر
الجبيل الأسود	المكسيك
الجزائر	المملكة العربية السعودية

* تتضمن هذه القائمة المشاركين المسجلين. وللإطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.II/EM.5/INF.1.

موريتانيا	الجمهورية التشيكية
موريشيوس	جمهورية تنزانيا المتحدة
ناميبيا	الجمهورية الدومينيكية
النيجر	جمهورية الكونغو الديمقراطية
نيجيريا	زامبيا
الهند	زيمبابوي
هنغاريا	السنغال
الولايات المتحدة الأمريكية	السودان
اليابان	سويسرا

- ٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ
الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المنظمة الدولية للفرنكوفونية
صندوق الأوبك للتنمية الدولية
- ٣- وكانت أجهزة الأمم المتحدة أو هيئاتها أو برامجها التالية ممثلة في الدورة:
مركز التجارة الدولية
منتدى إدارة الإنترنت
لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
- ٤- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المرتبطة بها التالية ممثلة في الدورة:
الاتحاد الدولي للاتصالات
الاتحاد البريدي العالمي
البنك الدولي
منظمة التجارة العالمية
- ٥- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:
الفئة العامة
المنظمة الدولية للمستهلكين
الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
منظمة القرية السويسرية